

«لا» إيطاليا: الصورة ليست قاتمة بعد.. لكنها

اختارت إيطاليا قول «لا» على تعديلات رئيس الحكومة هاتيو رينزي، لتدخه البلاد العام الجديد بكثير من التساؤلات وعدم الاستقرار، في انتظار استحقاق نيابي جديد، يجعل توقع المستقبل والآثار البعيدة للاستفتاء أمراً بالغ التعقيد

لور الخوري

ربما لا يجعل رفض إيطاليا لتعديلات رئيس الحكومة ماتيو رينزي الدستورية البلاد «حجر الدومينو الثالث» بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وفوز دونالد ترامب في الانتخابات الأميركية، لكنه من دون شك يضع كلاً من روما وبروكسل أمام مشهد معقد جداً، ويعكس طبيعة الحال مشاعر قوية مناهضة للاتحاد الأوروبي في إيطاليا. وبعدها قال الإيطاليون «لا» بأغلبية ساحقة، تواجه بلادهم في الدرجة الأولى المجهول على الصعيد السياسي، ليكون اليقين الوحيد هو «مرحلة من عدم الاستقرار السياسي»، وفق الباحث السياسي الإيطالي، ريكاردو ألكارو، في حديث إلى «الأخبار». فقد دفع خيار الإيطاليين الواضح بأغلبية 60 في المئة وبنسبة مشاركة مرتفعة وصلت إلى حوالي 65 في المئة رفض تعديلات حكومة

يسار الوسط الديموقراطية على الدستور، رينزي إلى الاستقالة، خصوصاً أن نسبة الرفضين المرتفعة تعني رفضاً شعبياً له في الدرجة الأولى. ومع ذلك، فإن «الكارثة» التي حبت أنفاس أوروبا قد لا تحصل قريباً، لأن فوز معسكر «لا» لا يعني بالضرورة خروجاً مباشراً لإيطاليا من منطقة اليورو، لسبب رئيسي هو أن مطالب «حركة النجوم الخمسة» و«رابطة الشمال»، أبرز الرفضين لتعديلات رينزي، في التوجه لانتخابات مبكرة لن تتحقق بسهولة. ويعود ذلك إلى واقع أن السيناريو الأكثر ترجيحاً في الوقت الحالي هو تعيين رئيس الجمهورية سيرجيو ماتاريلا «رئيس حكومة جديدة» من الحزب الديموقراطي، حزب رينزي، ليقود تحدياً بارزاً هو تشكيل حكومة انتقالية أو حكومة تقنية، وتعديل القانون الانتخابي للتوجه إلى انتخابات عامة في عام 2017 أو عام 2018».

سيتعرق دور إيطاليا على الصعيد الأوروبي في ظل حكومة تقنية

وفق ألكارو. الحكومة المشكّلة عليها أولاً أن تحظى بالثقة من مجلسي النواب والشيوخ قبل أن تقوم بالمهام المطلوبة منها، أي إقرار الميزانية وتعديل قانون الانتخابات. وتشير التوقعات إلى أن ماتاريلا قد يعين وزير المالية كارلو بادوان في المنصب. ويقطع تعديل قانون الانتخابات الطريق أمام «النجوم الخمسة»، على الأقل في الوقت الحالي، للوصول إلى الحكم، مع الإشارة إلى أن لا شيء

يمنع فوزها لاحقاً. وينص القانون الحالي الذي أقر في حزيران على منح الأغلبية في مجلس النواب للحزب الذي يفوز بأكثر من 40 في المئة في الدورة الأولى، وهو ما يصبّ لمصلحة فوز «النجوم الخمسة» بالأغلبية وتشكيلها لحكومة، وربما دعوتها تالياً إلى استفتاء على منطقة اليورو. السبب الثاني الذي يدفع بضرورة تعديل القانون الانتخابي هو أنه «صمّم فقط ليتلاءم مع التعديل الدستوري المقترح، أي إنّه ينظم انتخابات مجلس النواب فقط وليس مجلس الشيوخ، كذلك فإنّ المجلس الدستوري الذي أحيل إليه قانون الانتخابات قد يرفضه بعد إخفاق الاستفتاء في تمرير التعديلات، وهذا يعني الحاجة إلى قانون جديد»، وفق ما يشرح الباحث السياسي الإيطالي فنتشنزو سكاربيتا، في مقال. وحتى الآن، يبدو أن كل الأحزاب الأخرى، من يمين ووسط ويسار وسط، متفقة على ضرورة تعديل القانون

فرنسا

مانويك فالس مرشحاً للرئاسة: سأقود اليسار إلى الفوز

أكد رئيس الحكومة الفرنسية مانويك فالس، ترشحه لرئاسة الجمهورية، مؤكداً أنه سيسعى إلى «توحيد صفوف» اليسار وإعادة ثقة فرنسا في العالم بمواجهة «الإرهاب واليمين المتطرف»

بعدها أعلن رئيسه فرنسوا هولاند عدم ترشحه لرئاسة الجمهورية للمرة الثانية، أعلن رئيس الحكومة الفرنسية مانويل فالس، في خطوة كانت متوقعة، ترشحه للرئاسة عن «الحزب الاشتراكي» أمس، مقدماً استقالته كرئيس للحكومة، اليوم. ومن منطقة إيفري الباريسية، معقله الانتخابي أعلن فالس، الذي التقى في وقت سابق رئيس الجمهورية، أنه سيقود «اليسار إلى الفوز». ومع أن استطلاعات الرأي تشير إلى أنه المرشح المفضل لناخبي اليسار، إلا أن حظوظه في الوصول إلى الرئاسة

تحدي فالس هو بمواصلة تخفيف الجوانب المثيرة للانقسام في خطابه

ضعيفة. هذا لم يمنع فالس الذي قال في عام 2014 إنه «يجب الانتهاء من اليسار المتمسك بالحنين إلى ماضٍ مضى»، من التأكيد أن لا شيء يمنع فوز اليسار في الرئاسة وأنه ليس بالضرورة أن يفوز مرشح اليمين، فرنسوا فيون، صاحب الحظوظ الأكبر في المعركة الانتخابية. وينظم «الحزب الاشتراكي» انتخابات تمهيدية في 22 و 29 كانون الثاني المقبل لاختيار مرشحه للاقتراع الرئاسي الذي



قال فالس في خطاب إعلان ترشحه إنه يريد فرنسا حرة ومنتجة تجاه مبادئها (أ ف ب)

إعلان ترشيحه إنه يريد «فرنسا حرة، متينة تجاه مبادئها، في مواجهة صين كزبي جين بينغ، وروسيا فلاديمير بوتين، وأميركا دونالد ترامب، وتركيا رجب طيب أردوغان»، متابعا: «أنا مرشح لأن على فرنسا أن تدخل بثقل في عالم لا يشبه ما كان عليه» وفيه مشاكل مثل «الإرهاب والاحتباس الحراري وصعود اليمين المتطرف...». ودعا فالس في خطابه أيضاً، متوجهاً للييسار، إلى «الوحدة»، متابعا أن

مهمته توحيد الصفوف لأن «فرنسا بحاجة إلى اليسار»، وذلك بعدما كان يتحدث سابقاً عن «تيارين يساريين لا يمكن التوفيق بينهما». من هنا، فإن التحدي أمام فالس بعد ترشحه هو مواصلة تخفيف الجوانب المثيرة للانقسام في خطابه وتأمين تحالفات جديدة. ويحاول رئيس الوزراء منذ سنوات فرض برنامج «أكثر حداثة» للييسار، لكن خطابه المؤيد لأوساط الأعمال ودفاعه عن علمانية متشددة تثير

انزعاج قسم من معسكره. وقال داعمي فالس، إنه «يجب أن يصمت مانويل فالس حول عدد من الأمور». من جهته، رأى السكرتير الأول لـ«الاشتراكي» جان كريستوف كامبادليس، أن على فالس «بكل محبة، أن يعتمد موقفاً جديداً جامعاً... يجب أن يحافظ على ما هو عليه، لكن في الوقت نفسه تقديم أفق جديد».

على الرغم من الجدل المثار حول عهد هولاند، وعد فالس خلال زيارة لشرق فرنسا، نهاية الأسبوع الماضي، «بالدفاع» عن حصيلة حكم الرئيس هولاند. من جانبه، رأى أرنود مونتيبورغ، وهو المرشح الوحيد من «الحزب الاشتراكي» الذي أعلن مشاركته في الانتخابات التمهيدية، أول من أمس، أن هولاند وفالس يعتمدان السياسة نفسها. وبالنسبة إلى النائب الاشتراكي، لوران بوميل، الذي يدعم أرنود مونتيبورغ في الانتخابات، فإن التحدي الأساسي أمام فالس الآن في حملته هو «إخفاء سجل ليس لهولاند فقط، بل سجله الخاص أيضاً».

الآن ومع فراغ مركز رئاسة الوزراء، فإن أسماء عديدة مطروحة لخلافة فالس، منها وزراء الداخلية برنار كازنوف والدفاع جان إيف لودريان والزراعة ستيفان لوفول والصحة ماريسول توريان ووزيرة التعليم نجاة فالو - بلقاسم. ورجحت مصادر وزارية أن يتولى كازنوف رئاسة الحكومة، مشيرة إلى أن ليس هناك «من بديل».

ومع وجود يسار مفكك بعد ولاية هولاند، تشير استطلاعات الرأي إلى أن مرشح اليمين فرنسوا فيون، وزعيمة اليمين المتطرف مارين لوبن، سيصلان إلى الدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية، وسيستعد اليسار اعتباراً من الدورة الأولى كما حصل عام 2002.

(الأخبار، أ ف ب)